

## قانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٩

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول

للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

( المادة الاولى )

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٢٣٥٨٧٧٧٤٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وخمسة وثلاثون ملياراً وثمانمائة وسبعة وسبعون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) .

( المادة الثانية )

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٦٧٠١٤٢٧٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة وستون ملياراً وأربعة عشر مليوناً ومائتان واثنان وسبعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٢٩٤٨٤٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٦٦٧١٩٤٣٢٠٠٠ جنيه .

( المادة الثالثة )

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ١٩٠٣٤٥٤٣٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وتسعون ملياراً وثلثمائة وخمسة وأربعون مليوناً وأربعمائة واثنان وثلاثون ألف جنيه) منها ٣٣٦٩٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه إعانات .

( المادة الرابعة )

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٢٣٣٣١١٦٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وعشرون ملياراً وثلثمائة وواحد وثلاثون مليوناً ومائة وستون ألف جنيه) منه مبلغ ١٠٨٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

( المادة الخامسة )

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٤٥٥٣٢٣١١٠٠٠ جنيه فقط وقدره خمسة وأربعون ملياراً وخمسمائة واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وأحد عشر ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٢٨٤٦٧٥٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٤٢٤٧٦٣٦٠٠٠ جنيه .

( المادة السادسة )

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ ٤٥٥٣٢٣١١٠٠٠ جنيه فقط وقدره خمسة وأربعون ملياراً وخمسمائة واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وأحد عشر ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٣٧٤٨٠١٠٨٠٠٠ جنيه .

- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٨٠٥٢٢٠٣٠٠٠ جنيه .

( المادة السابعة )

تعتبر أحكام التأسيسات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

( المادة الثامنة )

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

( المادة التاسعة )

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

( المادة العاشرة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٩ م)

حسنى مبارك

## مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩

	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	بيان	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	بيان
			<b>الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية :</b>			<b>الاستخدامات الجارية :</b>
	١٧١٥٦.٦٣٦...	١٤٧١١٢٤٣٢...	إيرادات النشاط الجارى .....	٢٣٨.١٣...	٢٩٤٨٤.....	الأجور .....
	٦٢٧.٣.....	٣٣٦٩٤.....	إعانات .....	١٩٩٨٣٤٩.٤...	١٦٦٧١٩٤٣٢.....	النفقات الجارية والتحويلات الجارية* ..
	٨٩.٨٢٨١.....	٩٥٣٩.....	إيرادات أخرى .....			
	٢٤٣١٧١٩١٧.....	١٩.٣٤٥٤٣٢.....	جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٢٠٠٠٧٢٩١٧.....	١٦٧.١٤٢٧٢.....	جملة الاستخدامات الجارية** .....
						<b>فائض العمليات الجارية :</b>
				١٥٩٨٢.....	٨٤٥٣.....	ضرائب دخلية .....
				٤٧٥٦٢٩٤.....	٣٨٩.٢٤٨.....	فائض محتجز (احتياطيات) .....
				٢٢١٦٩.....	١.٨٠٢.....	فائض حكومة .....
				١٩١٧.٦.....	١٨٥٩١٢.....	فائض موزع (حصة العاملين) .....
				٤٣.٩٩.....	٢٣٣٣١١٦.....	جملة الفائض .....
	٢٤٣١٧١٩١٧.....	١٩.٣٤٥٤٣٢.....	جملة الموازنة الجارية .....	٢٤٣١٧١٩١٧.....	١٩.٣٤٥٤٣٢.....	جملة الموازنة الجارية .....
			<b>الإيرادات الرأسمالية :</b>			<b>الاستخدامات الرأسمالية :</b>
	٣٥٦٢٥٧٦٤.....	٣٧٤٨.١٠٨.....	إيرادات رأسمالية متنوعة .....	٨٥٣٩٢٥.....	١٢٨٤٦٧٥.....	استخدامات استثمارية .....
	٧٩.٤.٣٢.....	٨.٥٢٢.٣.....	قروض وتسهيلات ائتمانية .....	٤٢٦٧٥٨٧١.....	٤٤٢٤٧٦٣٦.....	تحويلات رأسمالية .....
	٤٣٥٢٩٧٩٦.....	٤٥٥٣٢٣١١.....	جملة الإيرادات الرأسمالية .....	٤٣٥٢٩٧٩٦.....	٤٥٥٣٢٣١١.....	جملة الاستخدامات الرأسمالية .....
	٢٨٦٧.١٧١٣.....	٢٣٥٨٧٧٧٤٣.....	إجمالي الموازنة .....	٢٨٦٧.١٧١٣.....	٢٣٥٨٧٧٧٤٣.....	إجمالي الموازنة .....

\* تتضمن مبلغ ١٠٠٠٠ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشريك الأجنبى .

\*\* « يجوز بموافقة وزير المالية زيادة كل من الاستخدامات الجارية والإيرادات الجارية للهيئة لمواجهة الزيادة فى نفقات التشغيل وما ينعكس إيجابياً على نتائج أعمال الهيئة وما يؤول للخزانة العامة للدولة » .